الأمم المتحدة

TD/B/58/L.1/Add.3

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: Limited
21 September 2011
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثامنة والخمسون
جنيف، ١٢-٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثامنة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ١٢ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

المحتويات

الصفحة

موجز الرئيس ٢
الاستراتيجيات الإنمائية في عالم تغلب عليه العولمة: دور جديد للحكومات والسياسات المالية.... ٢

(A) GE.11-51761 220911 230911

الرجاء إعادة الاستعمال

موجز الرئيس

الاستراتيجيات الإنمائية في عالم تغلب عليه العولمة: دور جديد للحكومات والسياسات المالية

(البند ٨ من جدول الأعمال)

١- ركزت المناقشات في الجلسات الرسمية وغير الرسمية على الدور الجديد للحكومات والسياسات المالية الذي نشأ منذ أن بات واضحاً أن السياسة النقدية لا تستطيع، بمفردها، تهيئة الظروف لتعافي الاقتصادات من الأزمة والاهتداء إلى مسار نمو أكثر إنصافاً واستدامة. واتفق المندوبون على أن اتخاذ إجراءات فعلية ضرورة أساسية لأن "أساليب العمل المعهودة" لا يمكن أن تستمر. ولا بد لأية استجابة أن تتضمن دوراً ريادياً للدولة باعتبار ذلك أساساً للتعاون المتعدد الأطراف، إلى جانب دورها في تقرير السياسات الوطنية وإقامة مؤسسات قادرة على العمل والتجاوب مع الواقع. ومن اللازم، علاوة على ذلك، كفالة قدرة الدولة واقتدارها على سن التشريعات المناسبة.

٢- واستمع المندوبون إلى ما قيل بأن الاقتصاد العالمي قد دخل منطقة خطر وبات مهدداً بالانتكاس، على نحو ما يُبيّنه عدم الاستقرار الحاد الذي تشهده الأسواق. وكان الانتعاش الأولي قائماً على السياسات المالية التوسعية، التي إما انتهت مدتها منذئذ أو تقلصت في العديد من البلدان. ورداً على سؤال أحد الممثلين - "هل نحن في مرحلة ما بعد الأزمة؟"- توافق المشاركون على أنه حتى إن لم يعد الاقتصاد العالمي، من الناحية التقنية، يمر بمرحلة كساد، فإن الأزمة لم تنته بعد، وما زالت هناك مسائل نُظُمية كثيرة تلزم معالجتها. وقد بدأت الاقتصادات المتقدمة النمو في الركود بسبب انحسار الحوافز المالية وعجز السياسات النقدية، بينما أبدت بعض الاقتصادات النامية قدرة على المقاومة و لم تتأثر سوى بانخفاض معدلات النمو، بيد أنها لم تتمكن من انتشال باقي الاقتصاد العالمي من الأزمة، لأن حصتها من الاقتصاد العالمي لا تزال ضعيفة نسبياً.

٣- وعلّق أحد العروض على أنه رغم النجاح النسبي الذي حققته السياسات المالية التي اتبعت في بداية الأزمة، فإن البلدان لم تكن مرتاحة للنماذج الجديدة التي جلبتها تلك السياسات. بل إن البلدان تبدوا أكثر ارتياحاً للأفكار المتجذرة التي كرستها المؤسسات التقليدية - حتى إن لم تكن تلك الأفكار قد آتت أُكلها. بيد أن العرض أشار إلى تسارع وتيرة افتقار البلدان إلى وسائل التصدي للأزمة، وإلى أن الاتباع الأعمى لتوصيات التصحيح المالي محفوف بمخاطر كبيرة. واتفق متكلمون آخرون على أن التدابير التقشفية لن تتيح الحفز القصير الأجل اللازم للتغلب على مشكلة تراجع الطلب، وقد لا تتمكن، بالتالي، من حفز النمو في الاستثمار والأجور والنمو الاقتصادي المطلوب؛ كما أنها لن تحل مشكلة الدين السائدة. وبالمثل، فإن الأزمة قد كشفت جوانب قصور الأمْولة باعتبارها قاطرة للنمو العالمي.

وهذا ما شكّل خطراً على الاقتصاد العالمي، و لم يعد ممكناً لأي بلد أن يفْتكّ كلياً من الآثار السلبية المترتبة على الأزمة.

٤- وشكك أعضاء المجلس أثناء المناقشات غير الرسمية في مدى احتفاظ الاقتصادات المتقدمة النمو بحيز سياساتي كاف يسمح بوضع تدابير الحفز اللازمة. وباستثناء بضع حالات شاذة، ذهبت الحجج إلى أن جُل البلدان المتقدمة النمو لم تستنفد بعدُ حيزها السياساتي، وهو ما يُعزى جزئياً إلى أن معدلات الفائدة المنخفضة جداً التي ما زالت مطروحة للحكومات تعني أن تكاليف الاقتراض لا تزال رخيصة وأنه لا يوجد خطر بالإقصاء مادام القطاع الخاص لم يتقلد لواء المهمة. (وفي المقابل، أشار المتكلمون أيضاً إلى أن بعض البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل تعاني من مشاكل مُزمنة متعلقة بالدين الخارجي. وهو ما اعتُبر مؤشراً على قصور الترتيبات الحالية عن معالجة مشاكل الدين).

٥- واتفق المشاركون في المناقشة على أن التركيز ينبغي في المقام الأول أن ينصب بالأحرى على النمو الاقتصادي عموماً بدلاً من التركيز بوجه خاص على خفض العجز المالي، إذا ما كان الهدف المنشود هو تصحيح الوضع المالي. وشددوا على أنه سيكون من الصعوبة بمكان، في غياب النمو الاقتصادي، تخفيض نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، بسبب الآثار السلبية المترتبة على التدابير التقشفية في النمو الاقتصادي، وأن التصحيح المالي ينبغي أن يكون غاية لا وسيلة. وعليه، فقد ساد الاتفاق عموماً على وجود احتياج حقيقي إلى تشجيع السياسات العامة المناصرة للنمو.

٦- وفي هذا الصدد، بيّن المشاركون طريقة تفاوت المضاعفات المالية حسب أنواع التدخل الحكومي. فلوحظ أن: (أ) النفقات العامة عادة ما تكون لها آثار أكبر من التخفيضات الضريبية؛ (ب) وبعض أشكال الإنفاق العام تترتب عليها انعكاسات أكبر في النمو من سواها؛ (ج) وتخفيض الضرائب على الفقراء يؤثر بصورة أقوى في زيادة الطلب من تخفيض الضرائب على الأغنياء. ونُوقش هذا الموضوع أيضا أثناء الجلسة الرسمية، حيث كانت التجربة التي مرت بها آسيا أثناء الأزمة الأخيرة مثالاً على فوائد اتباع السياسات المالية لنهج "مالي وظيفي" يعترف باختلاف الأثر المضاعف للإنفاق والضرائب، بدلاً من التركيز حصراً على توازنات الميزانية. وقد ساعد ذلك آسيا على زيادة الطلب المحلي والمساهمة في الانتعاش العالمي.

٧- وناقش المجلس أيضاً ضرورة إدخال مزيد من الإصلاحات على القطاع المالي. وأشار إلى أن اضطراب حركة معدلات الصرف يعيق جهود الإنعاش التي تبذلها بعض البلدان المتقدمة النمو والنامية. وثمة احتياج عام أيضاً إلى إصلاحات في الهيكل الاقتصادي الدولي. وأهاب المندوبون بالأونكتاد أن يستمر في مناقشة وتحليل الآثار المترتبة على هذا الموضوع في التجارة والتنمية. وعلّق العديد من المشاركين على أن الأمم المتحدة والأونكتاد هما أكثر المحافل الدولية شرعية لمناقشة هذا الموضوع.